

ورقة عمل

المواقف الغربية والدولية تجاه
المقاومة الفلسطينية واتجاهاتها
المستقبلية المحتملة

أ. د. مجدي حماد



المواقف الغربية والدولية تجاه المقاومة الفلسطينية

واتجاهاتها المستقبلية المحتملة¹

أ. د. مجدي حماد²

لا شك في أن أيّ تطور جدي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بغض النظر عن الموقف من منهج التسوية، يتوقف على تغيير جوهري في "الطبيعة الاستيطانية" لتكوين "إسرائيل". في ضوء ذلك؛ ليس من المرجح، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط، وفي ضوء توازنات القوى، أن يأتي التغيير في "الطبيعة الاستيطانية" تبعاً لتغيير داخلي، إنما تبعاً لتغيير "إقليمي" إلى حدّ ما، وتبعاً لتغيير عالمي إلى حدّ كبير، على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا. أساس ذلك أن القوى الغربية الاستعمارية تشعر أن صيانة مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة العربية أصبحت تستلزم تحول دولة الاستعمار الاستيطاني إلى "دولة عادية"، وفقاً لما يمكن أن يطلق عليه اصطلاحاً: "الاستعمار الاستيطاني الحديث"، وخلق رداء الاستعمار الاستيطاني التقليدي عنها، بحيث يسهل في النهاية دمجها، ودمج المنطقة التي تسيطر عليها، في النظام الدولي الجديد للهيمنة. من هذا المنطلق يحدث اللقاء بين أهداف "إسرائيل" وأهداف الدول الغربية.

في هذا السياق ينبغي مناقشة أهمية الوضع الدولي تجاه القضية الفلسطينية، بشكل عام، وتجاه المقاومة، بشكل خاص، مع تأكيد أنهما وجهان لعملة واحدة، وإن كان التناسب بينهما ليس طردياً في كل الأحوال، بخاصة مواقف كل من الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين، والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الأمم المتحدة. وسيجرى التركيز في المعالجة على جانبين: أولهما التفاعلات الدولية، بمعنى المواقف الدولية المتعددة في حال الحركة والتأثير والتأثر، وثانيهما المواقف الدولية، التي تعبر عنها كل دولة أو مجموعة من الدول.

أولاً: التفاعلات الدولية:

لم يكن ثمة فصم، صاحب مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، بين أبرز مفاصل تلك المسيرة الممتدة على مدار أكثر من ستين عاماً، وبين المقاومة الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني،

¹ قدم أ. د. مجدي حماد هذه الورقة في مؤتمر "مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة في صيف 2014"، الذي أقامه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت في 2014/11/27.

² أستاذ العلوم السياسية، ورئيس مجلس أمناء الجامعة اللبنانية الدولية.



بل إن الأخيرة بدت تأصيلاً لرد فعل طبيعي، يجابه الجحافل الاستعمارية بشتى صنوف وأساليب المقاومة المتاحة. إن تقييم دور المقاومة في التأثير في معادلة الصراع، في ضوء معطيات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، يقتضي إدراج عدد من الملاحظات والمؤشرات:

1. أن خبرات التحرر الوطني، والنماذج التاريخية السابقة، تظهر أن الاختلال في التوازن القائم بين قوى الاستعمار وبين الشعوب المناضلة لمصلحة الأولى، لم يحل دون مآل المحصلة النهائية إلى مصلحة الشعوب التي ناضلت من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير. كما تبين الخبرات التاريخية ذاتها أن الجيوب الاستيطانية الإحلالية التي قدر لها البقاء (مثل الولايات المتحدة وأستراليا)، نجحت بعد إبادة السكان الأصليين، فيما أخفقت تجربة نظيراتها لها في تحقيق ذلك، مثل جنوب إفريقيا، بفعل المقاومة التي واجهتها، ما أدى إلى تصفيتها.

لا تستثنى "إسرائيل" من هذه القاعدة التاريخية، باعتبارها جيئاً استيطانياً إحلالياً. وقد تجلّى ذلك بوضوح في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، كحرب سنة 1973، حين تمكن العرب من تحدي الخلل الفادح في التوازن السياسي والعسكري مع الجانب الإسرائيلي، بمجابهة عربية مشتركة. كما برز عبر نجاح المقاومة اللبنانية في دحر الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، بانسحاب منفرد من دون قيد أو شرط سنة 2000، مثلما تجسد في صمود المقاومة اللبنانية أمام ترسانة الحرب الأمريكية - الإسرائيلية سنة 2006.

كما يتضح على الجبهة الفلسطينية من خلال ما حققته انتفاضة الأقصى من إنجازات، لم تتمكن "عملية التسوية" من إحرازها طوال مسيرتها التي ابتدأت في مؤتمر مدريد سنة 1991، وأيضاً عبر نجاحها في حمل المحتل الإسرائيلي على الانسحاب من قطاع غزة في سنة 2005، على الرغم من أن الانسحاب كان سورياً؛ حيث لا تزال سلطات الاحتلال تحكم سيطرتها على القطاع، الأمر الذي دفع البعض إلى اعتبار خطوة الانسحاب محاولة تكتيكية إسرائيلية بغية إحكام السيطرة على أراضي الضفة الغربية، التي تشكل بالنسبة إليها أهمية تفوق بكثير تلك التي يحتلها القطاع، وذلك استناداً إلى المعايير العسكرية، وموازن القوى الداخلية، والمصالح المتأتية وحجم المقاومة، وليس إلى المزاعم التوراتية.

إلى جانب الانتصارات البطولية التي حققتها المقاومة الفلسطينية في "معارك غزة" المتوالية منذ سنة 2008. بيد أن ذلك كله من شأنه أن يدل على حقيقة أن المقاومة، التي ترفع رايات حق تقرير المصير، وتلجأ إلى صنوف مختلفة من النضال، باستطاعتها أن توقع خسائر ضخمة في صفوف العدو وفي جيشه النظامي، ما يلقي بتأثيراته المؤكدة على المواقف الدولية.

2. أن النموذج العام لتطور حركات التحرر الوطني يؤشر إلى نجاحها في تحقيق هدف الاستقلال السياسي نتيجة نضالها، سواء أكان ذلك من خلال تسوية مع الدول المستعمرة، حينما تدرك الأخيرة تآكل مشروعها الاستعماري، وعدم جدوى استمراريته، بفعل الخسائر الفادحة التي يتكبدها من المقاومة، أم عن طريق الكفاح المسلح ضدها في أغلب الأحيان. ويعدّ نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، في سبيل مباشرة حقها في تقرير المصير، نضالاً مشروعاً يتفق مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، التي من أبرزها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1965، والقرار 2625 في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1974.

بيد أن "إسرائيل" تتجاهل حقّ تقرير المصير، وحقّ المقاومة في النضال من أجل التحرر، مستندة في ذلك إلى ادعاءات تاريخية أسطورية، تركز على ما يسمى "النزعة التاريخية"؛ القائمة على الزعم بحتمية حدوث تطورات ومراحل معينة، وبمسار محتوم للتاريخ يمكن التنبؤ به مسبقاً، وهي رؤية تتدرج في المجتمع الإسرائيلي المغلق. وتواري "إسرائيل" نزعة إنكار حقّ أهل البلاد الأصليين في تقرير مصيرهم، عن طريق تحويل نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر إلى مجرد "نزاع في الشرق الأوسط"، لا يحل عن طريق الاعتراف بحقّ تقرير المصير للفلسطينيين، بل من خلال الموافقة على "شروط السلام".

وفي ظلّ غياب لغة العدل وسيادة المعايير المزدوجة، فإن إملاء الطرف الأقوى هو الذي يضبط حل هذا الصراع، كما يغلب عنصر القوة في المفاوضات، التي يكون هدفها في المحصلة كبت إرادة الأمة نحو التحرر من الاحتلال.

إن دوافع اللجوء إلى الكفاح المسلح والمقاومة لا يسهل فهمها بمعزل عن سياق الصراع، وفشل مسار التسوية، وتنامي نزعة التطرف والعنف اليميني الديني في "إسرائيل". فقد أدت الممارسات العدوانية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً، والتي تستند إلى مفاهيم القوة والعنف باعتبارها سبيلاً لفرض الأمر الواقع، إلى نسف "عملية السلام" التي تعاني أصلاً من وهن وهشاشة الركائز المستندة إليها، ما أسفر عن تعثر مسيرتها إلى حدّ الجمود على الصعيد الفلسطيني، بينما اقتصر تداول مصطلحاتها على المستوى الرسمي لدى الدول التي أبرمت معاهدات مع "إسرائيل". بخلاف الإنجازات التي حققتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في حروبها الإقليمية منذ سنة 1948، فإنها فشلت في تحقيق أيّ من أهدافها في التعامل مع لبنان وفلسطين أمام المقاومة.

3. إن مشروع "الشرق الأوسط الجديد" لا يخرج عن المسار ذاته، على الرغم من تواتر إخفاق محاولاته السابقة، التي كان آخرها مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي أعلنته الولايات المتحدة بهدف

تحقيق ثالث "الإصلاح": الديمقراطية، والمعرفة، والازدهار الاقتصادي في المنطقة، باعتبار أن أوضاعها السياسية والاجتماعية المتدهورة تشكل، وفقاً لمنظورها، مرتعاً خصباً لنمو التطرف و"الإرهاب"، وهو المسوغ الذي اتخذته واشنطن ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب، خاصة بعد إحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 التي كان من أبرز تجلياتها مرادفة المقاومة بـ"الإرهاب".

وقد عمدت الإدارة الأمريكية، بغرض تنفيذ مخططاتها في المنطقة، إلى الضغط على حكومات دولها لإحداث إصلاح في النظام التعليمي، والسياسي لديها، بما يسهم في إشاعة مفاهيم الحريات والديمقراطية، ويفسح المجال أمام توسيع المشاركة السياسية فيها.

بيد أن عدم تقبل منظومة النسيج العربي المجتمعي السياسي والمدني، وتبنيها لمكان ومقاصد هذا المشروع، ومن جراء الفشل الذريع للمشروع الأمريكي في العراق، أدى إلى التسبب في عرقلة تنفيذه حتى الآن، ما دفع واشنطن إلى إعادة صياغة إطاره مجدداً بما يتواءم مع مصلحتها في المنطقة، وبما يأخذ في الاعتبار تطورات الأحداث، بهدف القضاء على البنية التحتية للمقاومة الإسلامية، وبالتالي، طمس مفاهيم الكفاح المسلح، واستئصال ثقافة المقاومة، وإقحام الجسم الإسرائيلي الغريب في هيكلية الدول العربية والإسلامية، توطئة لتبوءه سدّة الزعامة في المنطقة.

4. أن هذا المقصد الأمريكي لا يُعدّ جديداً؛ إذ أنه يندرج في جزء منه ضمن إطار الاهتمام المبكر بالحركات الإسلامية وبالمقاومة، تكثف منذ ما بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، حيث نشطت حينها مراكز الدراسات والأبحاث الغربية، المرتبطة بمراكز صنع القرار، لتشخيص ودراسة دوافع المقاومة والحركات الإسلامية وتطورها في المنطقة، وحجم قاعدتها الجماهيرية، ومدى تأثيرها في وضعية المنظومة المجتمعية البنوية المتكاملة، ومن بينها دراسة رائدة أصدرتها مؤسسة "كارنيجي" البحثية، التي خلصت إلى تنامي دور حركات المقاومة الإسلامية خلال السنوات العشر الأخيرة، بحيث باتت تلعب دوراً سياسياً أساسياً ومهماً في المنطقة. في حين توقع دراسات أخرى حدوث استقطاب ثنائي في حركة العلاقات الدولية، خاصة على صعيد الساحة السياسية العربية بين الأنظمة والتيارات المختلفة للإسلام السياسي.

وقد نظرت الحكومات الأمريكية والغربية بعين القلق والتوجس إلى تنامي نفوذ التيار الإسلامي، فضلاً عن تداعيات الثورة الإسلامية في إيران، من خلال تصاعد دور حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين (حماس)، والتطورات المرتبطة بحركة الإخوان المسلمين في مصر، عدا عن تصاعد دور حزب الله في لبنان وسورية، والعجز الأمريكي الإسرائيلي عن إلحاق الهزيمة به، إضافة إلى العجز

الأمريكي العام في المنطقة، حيث شكل كل ذلك محركاً مهماً من دوافع المساعي الأمريكية لضرب البنية التحتية للمقاومة، خاصة في فلسطين ولبنان.

5. إن كثيرين منا، خاصة بعد خطاب أوباما البليغ في جامعة القاهرة في حزيران 2009، قد تصوروا أن الولايات المتحدة ستغير استراتيجيتها تجاه "إسرائيل" لتتحول نحو الضغط عليها، بدلاً من مسابرتها على طول الخط، لا فقط فيما يتعلق بجزئية تجميد الاستيطان؛ فلماذا يا ترى عمدوا إلى هذا التوجه؟ الأخرى أن يكون التساؤل المطروح بهذا الخصوص على النحو الآتي: هل هناك أي مبرر لتصور أن سياسة التحالف الأمريكي مع "إسرائيل" هي من المتغيرات وليست من الثوابت؟ إن أي استراتيجية عسكرية وسياسية وأمنية تنتهجها الولايات المتحدة، في تحالف وثيق وقوي مع "إسرائيل"، ما كان يمكن أن تتغير إلا أن أغلبية النظم الحاكمة العربية ارتأت أن تتقدم نحو الولايات المتحدة و"إسرائيل" بعدد هائل من التنازلات، التي زعزت ثوابت السياسة القومية العربية تجاه قضية فلسطين. لقد تصور هذا العديد من الحكام العرب أن التراجع إلى مواقف هادمة للثوابت العربية من شأنه أن يكفي للحصول من الولايات المتحدة على تغيير في واحد من أكثر ثوابتها رسوخاً.

والأمر المؤكد أن التنازلات العربية، التي شملت اتخاذ مواقف عدائية تجاه إيران بلا مبررات موضوعية لمجرد أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" تتخذان مواقف عدائية منها، تنطوي على أخطار جسيمة تجاه إيران، قد عززت تقدير المخططين السياسيين الأمريكيين والإسرائيليين على السواء بصواب السياسة المشتركة التي ينتهجانها في المنطقة، بما في ذلك سياسة "إسرائيل" العدوانية والعنصرية تجاه الفلسطينيين والعرب - من ناحية، وتجاه إيران - من ناحية أخرى.

6. أن القراءة المتأنية لتطورات الصراع العربي الإسرائيلي تكشف عن سمة مركزية اتسمت بها نتائج الجهود الدبلوماسية لجميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وهذه السمة هي "الفشل" التام لكل هذه الجهود، خاصة تجاه قضية فلسطين، منذ انطلاقتها، لذلك قد يكون من المناسب تحديد معنى "الفشل" ومظاهره وأسبابه، من عام إلى عام؛ فهل هناك تماثل في معنى "الفشل" ومظاهره وأسبابه باستمرار، أم أن هناك تغيير في المواقف والمحددات والقوى؟

7. استمرار الموقف الأمريكي والإسرائيلي والأوروبي من قضايا التسوية، ولقد اتضح بجلاء أن مواقفها من رفض قيام دولة فلسطين من حيث المبدأ، من ناحية، ورفض المصالحة الفلسطينية، من ناحية أخرى؛ وذلك من البيانات الحادة التي أصدرها، بمناسبة عرض الاعتراف بدولة فلسطين على الأمم المتحدة، وقبول عضويتها الكاملة فعلاً في اليونسكو، والتوصل إلى مصالحة فلسطينية برعاية

مصر الثورة، لأن هذه المواقف تؤكد أن لديها "مواصفات" خاصة لتلك الدولة، كما أن رفض المصالحة الفلسطينية ينطوي بالضرورة على رفض الديمقراطية، و"مواصفات" خاصة أيضاً لتلك الديمقراطية!

ثانياً: المواقف الدولية:

هناك مجموعة من التوجهات الاستراتيجية العالمية طويلة الأمد تعتمد إليها الدول الكبرى، وهي تفرز تطورات وتغييرات "كمية" من عام إلى عام، حتى تأتي لحظة التغييرات "النوعية". لذلك ينبغي النظر إلى تطورات القضية الفلسطينية العامة، وفي سياقها تطورات المقاومة، من منظور الوضع الدولي، في ضوء هذه التوجهات العالمية، ومراعاة احتمالاتها، التي يمكن حصرها في ستة توجهات أساسية:

1. التوجهات التي يرحح أن تدرج في إطار "الاستمرار" من سنة 2014 إلى سنة 2015، وما بعد، تتمثل في ما يمكن تسميته: جدل الهواجس الإمبراطورية، التي تلف أربعاً من القوى العالمية، الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، وتتحكم في مواقفها وسلوكها على الساحة الدولية، إلى جانب الأمم المتحدة، وهي على النحو الآتي:
 - أ. الولايات المتحدة: هواجس استمرار الإمبراطورية.
 - ب. روسيا الاتحادية: هواجس استعادة الإمبراطورية.
 - ج. الصين: هواجس صعود الإمبراطورية.
 - د. الاتحاد الأوروبي: هواجس استكمال الإمبراطورية.

في القلب من هذه الهواجس تقع المنطقة العربية، بما يتوافر لديها من موارد وإمكانات وقدرات، وما يسودها من صراعات ونزاعات، فضلاً عن ارتباطاتها بالنظام الدولي الراهن.

إن معالجة هذه الهواجس تنطلق من ملاحظة أن "الاستراتيجية الأحادية" قد أخفقت على المستوى العالمي، من غير الاتفاق على نتائج التعددية المتوقعة. واليوم، لم يختبر بعد عمل عامل واحد من عوامل التعددية الدولية. وليس هناك نظام حالي واحد يرغب في حلول مثال جديد للعلاقات الدولية على الرغم منه، ومن مصلحه. والاحتمال الثالث، إلى جانب الأحادية والتعددية، هو اجتياز مرحلة من الفوضى، المقيدة إلى حد ما والعامة، وهذا الاحتمال ليس ببعيد. تظهر طلائع الفوضى هذه في مضمار التجارة الدولية. ويلاحظ أن البلدان الكبيرة تنكفئ على مصلحتها. ويحول هذا دون التقدم على طريق المصالح العامة والمشاركة، بين أطراف التبادل التجاري وأقطابه، والشلل يسود حقولاً اقتصادية ودولية أخرى؛ فالشلل هو الغالب على مسألة التغير المناخي، وعلى

اختيار موارد الطاقة القادمة، وسنّ قواعد جديدة تقر بها العلاقات الدولية. وعلى هذا، فهناك مرحلة وسيطة وانتقالية من غير شك.

2. استمرار تراجع القوة الأمريكية، وخاصة القوة الاقتصادية، وعدم التعافي من آثار الأزمة المالية سنة 2008، ما حدا بالإدارة الأمريكية إلى إقرار ميزانية دفاعية تتأقلم مع زمن التقشف، ومرحلة ما بعد الانسحاب من أفغانستان. هكذا تدشن تحول تاريخي في "البنتاغون" نحو تحديات المحيط الهادئ.

3. بداية تبلور عالم ما بعد الولايات المتحدة! لا يسهل الإقرار بحتمية السقوط بالرغم من مؤشرات المتواترة، لكن لا يبدو أن البديل الفعال متوافر بعد، بما في ذلك روسيا والصين.

4. انتقال "مزدوج" لمركز الأزمات الدولية: من ناحية أولى إلى منطقة الخليج العربي، بعد أن كان في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، بين تاريخي 1948 مع تفجر الصراع العربي - الإسرائيلي، بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، ومن ناحية ثانية إلى آسيا الوسطى، منذ 2012، بعد اقتراب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان: حيث برز دور بكين وموسكو، ورثة النفوذ السياسي والتجاري.

5. تفاقم أزمة اليورو، وتسوية الديون في أكثر من دولة أوروبية، ما يهدد بتصدع الاتحاد الأوروبي ذاته، وليس أدل على ذلك من أن وكالة "ستاندرد آند بورز" قد عمدت إلى تخفيض المستوى الائتماني لعدة دول أوروبية بارزة، في مقدمها فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا. بهذا التحول تصبح ألمانيا وحدها في المستوى العالي، وتنتهي المساواة بينها وبين فرنسا.

6. صعود وزن وأهمية تطورات نوعية بعينها:

أ. الإسلام السياسي.

ب. الصراعات المذهبية والطائفية.

ج. الديمقراطية وحقوق الإنسان.

د. قضايا البيئة على المستوى العالمي، كما يجسدها فرض ضريبة الكربون في نطاق الاتحاد الأوروبي. وفيما يأتي عرض بعضها مما يتصل بالموضوع:

1. الإمبراطورية الأمريكية بدون القوة:

تتخذ الولايات المتحدة موقفاً ثابتاً ودائماً، بل ومتصلاً، ضدّ المقاومة الفلسطينية، بشتى أشكالها، ووسائلها، وأساليبها، وتدمغها بالإرهاب، وذلك منذ قيامها حتى الآن. من ثم هناك علاقة عكسية مطلقة بين الموقف من المقاومة والموقف من الدولة ومن التسوية بشكل عام.



في هذا السياق جاءت شروط الولايات المتحدة قاطعة وصارمة لكي تفتح حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية: الاعتراف بـ"إسرائيل"، قبول القرار 242، إدانة الإرهاب، كما أملاها حرفياً وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز على ياسر عرفات فأقرها. فكيف يمكن النظر إلى هذا الموقف الأمريكي الذي يزداد تصلباً، كلما ازداد الموقف الإسرائيلي تصلباً، في عالم متغير؟

بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة، وتحرير الكويت، أعلن بوش الأب أنه: "مثلما كان القرن العشرين قرناً أمريكياً فإن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أمريكياً".

لكن استمرار تراجع القوة الأمريكية منذ ذلك الحين طرح السؤال المعاكس: كيف سيكون شكل العالم بعد الولايات المتحدة؟ قد تصعب الإجابة على هذا السؤال العملاق، لكن الإجابة عن سؤال: "كيف هو شكل العالم في ظلّ الانحدار الأمريكي؟" تلعب دوراً مؤكداً في رسم الخطوط الأولية للمرحلة المقبلة، في حال تحقق سيناريو خسارة الولايات المتحدة موقع الزعامة العالمية.

لم يسلم بريجنسكي بحتمية السقوط بالرغم من مؤشراتته، مؤكداً أن العالم لن يكون أفضل حالاً إذا حدث. لا يوجد بديل؛ الصين غير جاهزة بعد ولن تكون كذلك بعد عشرين عاماً، وكذلك روسيا. أما الأضرار فستمتد لتشمل القوى العالمية والإقليمية، التي ستهرع للاصطفاف وفق ما يلائم مصالحها الخاصة، في ظلّ غياب قوة عظمى تضبط المصالح العالمية المشتركة. والنتيجة أن هذه الحال من عدم اليقين الدولي تزيد التوتر بين المنافسين الدوليين، وتهدد بفوضى كاملة غير مضمونة النتائج.

تشغل هذه الفرضية قادة دول الصفّ الثاني، ومن بينها الهند، واليابان، وروسيا، وبعض الدول الأوروبية، الذين يحاولون تقييم الأثر المحتمل لانحدار الولايات المتحدة على مصالحهم الوطنية. فاليابان، المتخوفة من هيمنة صينية على البرّ الآسيوي بشكل أساسي، قد تلجأ إلى تعزيز علاقاتها بأوروبا. ويمكن اعتبار قادة الهند واليابان متقاربين سياسياً، وحتى عسكرياً، في حال تحقق سيناريو انحدار الولايات المتحدة وصعود الصين. روسيا من جهتها، وفي حين تتمنى تحقق فرضية انحدار الولايات المتحدة، يبدو أن عينيها مصوّبة على الدول التي انفرطت سابقاً عن الاتحاد السوفييتي.

أما أوروبا، غير المتماسكة حتى الآن، فيرجح أن تنتشت في اتجاهات عدة: ألمانيا وإيطاليا باتجاه روسيا نظراً للمصالح المشتركة، فرنسا باتجاه الدعوة لاتحاد أوروبي أكثر تشدداً سياسياً، في حين ستجد بريطانيا نفسها مضطرة إلى التلاعب على التوازن في علاقتها الخاصة مع الاتحاد الأوروبي، من جهة، ومع الولايات المتحدة المنحدرة، من الجهة الأخرى.

قد تتحرك دول أخرى لتشكيل مجالات إقليمية خاصة بها: مصر في النظام العربي والمجال الإقليمي، تركيا في فضاء الإمبراطورية العثمانية السابقة، وإيران في "فضاء العالم الشيعي"، مع ملاحظة أن مستقبل الولايات المتحدة كقوة عظمى مرهون باستمرار نفوذها وهيمنتها على المنطقة العربية، ونجاحها في "إعادة تركيبها" وفق رؤية "الشرق الأوسط الجديد"، بتمزيق دولها، وفرض الرؤية الأمريكية الصهيونية لفرض "السلام" عليها. من ناحية أخرى هناك البرازيل في أمريكا اللاتينية، لكن أي دولة منها لن تمتلك التركيبة المطلوبة التي تمزج القوة السياسية بالاقتصادية، والمالية، والتكنولوجية، والعسكرية، التي تؤهلها لوراثة دور الولايات المتحدة القيادي.

إن الحقيقة البديهية هي أن الصين ليست مستعدة للاضطلاع بالدور العالمي الكامل الذي تلعبه الولايات المتحدة اليوم. حتى أن قادة بكين كرروا مراراً أن بلادهم لا تزال في صدد تطوير حقول مهمة في مجالات الثورة والطاقة والتنمية، كي تلحق بركب الولايات المتحدة وحتى أوروبا واليابان. وفي المقابل.

في مرحلة معينة، قد يؤدي صعود القومية الصينية إلى الإضرار بمصالحها في العالم، حيث يمكن أن يتسبب انخراط بكين في تعبئة قومية غير مدروسة بتشكّل ائتلاف إقليمي قوي يلعب ضدها، إذ يبدو أن أياً من جيرانها، الهند واليابان وروسيا، غير مستعد للاعتراف بها كخليفة للولايات المتحدة. من هنا، قد يسعى هؤلاء لطلب الدعم من الولايات المتحدة. والنتيجة: ستخيّم حال من التوتر الحاد الذي يجعل من آسيا القرن الواحد والعشرين نسخة عن أوروبا القرن العشرين.. عنيفة ومتعطشة للدماء.

من جهة ثانية، هناك الدول "الضعيفة"، الواقعة جغرافياً بالقرب من القوى العالمية الأبرز، والتي يعتمد أمنها على الوضع الراهن الذي يعزّزه تفوق الولايات المتحدة في العالم، وبالتالي ستكون هذه الدول أكثر تأثراً بخسارة الولايات المتحدة لموقعها العالمي. وهذه الدول هي جورجيا، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وبيلاروسيا، وأوكرانيا، وأفغانستان، وباكستان، و"إسرائيل" و"الشرق الأوسط الكبير"، والتي تُعدّ في المعادلة الجيوسياسية العالمية كالأصناف المهدّدة بالانقراض. إذ إن مصائرهما مرتبطة بالبيئة السياسية العالمية التي ستخلفها الولايات المتحدة ورائها بعد السقوط، فهي إما قد تضبط نفسها أو تسعى لخدمة مصالحها الذاتية والتوسعية.

2. الإمبراطورية الروسية بدون الحزب:

التزم الاتحاد الروسي إلى حدّ بعيد بموقف الاتحاد السوفييتي من المقاومة الفلسطينية ومن القضية الفلسطينية بشكل عام، الذي يقوم على العلاقة الطردية المطلقة بين الموقف من المقاومة والموقف من القضية الفلسطينية.

مع ذلك يمكن ملاحظة بعض التغيرات النوعية والكمية التي ترد إلى التغيرات العربية والدولية، كما يتضح في تسليح المقاومة الذي كان يجرى بوتيرة عالية بشكل مباشر، ومن خلال مصر وسوريا، لكنه لم يعد قائماً. كذلك الأمر بالنسبة إلى المواقف السياسية التي حافظت على التوجهات ذاتها، لكنها أصبحت أقرب إلى تصريحات المناسبات. فكيف يمكن النظر إلى هذا الموقف الروسي في عالم متغير؟

لم تتعرض الثوابت الروسية إلى تغييرات عميقة بالرغم من التغير الجذري الذي لحق بالبلاد مع سقوط النظام القيصري وانتصار الثورة الشيوعية، وسيطرة الحزب الواحد. ويمكن القول إن هذه النتيجة ذاتها تتأكد مع التحول الجديد الذي اقترن بانتهاء الاتحاد السوفييتي، وزوال النظام الاشتراكي من معسكره. وذلك قد يكون طبيعياً، بمعنى من المعاني، لأن الثوابت الاستراتيجية في أي دولة هي حصيلة حقائق جغرافية، وخبرات تاريخية، ومقتضيات أمن، ودواعي مصلحة.

مع ذلك فإن الأوضاع الداخلية لم ترسخ بعد، ولم تكشف عن طبيعة النظام الذي سيتمخض عن تلك التغيرات، حتى لقد ذهب البعض إلى أن بوتين، عندما كان يشغل منصب الرئيس، كان يتصرف كما لو أنه قيصر البلاد، وزعيم حزبها الشيوعي! لهذا الاعتبار لم تتأكد بعد، وتتكامل، أبعاد السياسة الخارجية التي ستتبناها روسيا الاتحادية، فيما عدا الخطوط الاستراتيجية، التي تفرضها الثوابت الجغرافية والتاريخية.

أما في محيط المنطقة العربية؛ فقد استمرت العلاقات الروسية الإيرانية، التي كانت مستغربة في أيام الشاه، فإذا هي أكثر استغراباً أيام آيات الله! بهذا تتأكد استراتيجية الوصول إلى المياه الدافئة، مهما كانت التحديات.

كذلك فقد حافظت روسيا على العلاقات الاستراتيجية مع سوريا، بحكم ضرورات يعلمها الطرفان، لكن أحداً لا يعلم: ماذا يمكن أن يحدث بعد توقيع سورية على التسوية مع "إسرائيل"؟ يوضح دور روسيا تجاه الثورة السورية حدود ذلك الدور وقدراته وإمكانياته. يبدو أن روسيا تتلمس طريقها إلى موقف جديد حيال تلك الثورة، أولى علاماته أن الروس سئموا سياسة سدّ دروب السياسة والتغيير التي يمارسها النظام، التي تغلق أبواب خروج سوريا من أزمة تهدد بإشعال نار

إقليمية ودولية منفلة من عقالها، في حين تتزايد يوماً احتمالاً تدويل الأزمة، مع ما يعنيه ذلك من إحراج روسيا، ووضعها أمام اختبار ليست بحاجة إليه في ظلّ حالها الداخلي الراهن ومشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة، ولا قدرة لها على قبول ما ينطوي عليه من تحدٍ للغرب، ومن إطاحة محتملة لما بقي لها من مصالح في سوريا، علماً بأنهم يراقبون تطورات الوطن العربي بعين القلق، ولم يطوروا بعد طرقاتاً ناجعة لضبطها والتعامل المفيد معها.

ثم عمدت روسيا إلى "تنظيف" الموراث التاريخي للحقبة السوفييتية؛ بخاصة موضوع الديون المتراكمة، مع مصر وغيرها. ثم أعادت الحركة، وإن لم تكن بالمعدل ذاته، على محوري صفقات السلاح، ومشروعات التنمية.

طبقاً للمعايير التي حددها بول كينيدي بشأن صعود وهبوط الإمبراطوريات لا شك في أن روسيا يتوافر لديها عنصر القوة المسلحة، وهي توشك أن تحقق قفزة نوعية في المجال الاقتصادي، أما في مجال القبول الذي يبرر التسليم بالهيمنة الإمبراطورية، والرضوخ لها، فليس من السهولة بمكان استشراف "الصورة النمطية" للشخصية الروسية، بعد استكمال التحولات الجارية هناك. من المؤكد أن "الصورة النمطية" للشخصية السوفييتية لم تكن "جاذبة" بأي معنى، بينما تتحدد "قيمة" كل حضارة أو إمبراطورية بالجوانب الإنسانية فيها، وطبيعة "النموذج الإنساني" الذي تقدمه للعالم، وتفخر به وتعتر، باعتباره أساس القبول ومبرره.

3. الإمبراطورية الصينية بدون القيصر:

يقترّب موقف الصين إلى حدّ بعيد بموقف الاتحاد السوفييتي من المقاومة الفلسطينية ومن القضية الفلسطينية بشكل عام، الذي يقوم على العلاقة الطردية المطلقة بين الموقف من المقاومة، والموقف من القضية الفلسطينية. فكيف يمكن النظر إلى هذا الموقف الروسي في عالم متغير؟ يمكن فهم وتحليل مواقف الصين وتوجهاتها من حقيقة أنها تقيم علاقات متميزة في آن معاً مع "إسرائيل" ومع إيران، لأن التكنولوجيا في "إسرائيل" والنفط في إيران هما دافع الحفاظ على دوام العلاقة مع البلدين. الحقّ أن سياسة التفاهم مع الجميع التي تتبعها الصين اليوم، هي سياسة حديثة نسبياً. طيلة الحرب الباردة كانت الصين تدعم البلدان العربية الإسلامية في وجه "إسرائيل"، أما اليوم، فإن الصين تُقيم علاقات ودّ وصدّاقة مع الأتراك والعرب والإسرائيليين والإيرانيين.

تتجلّى رغبة الصين في التدخّل من أجل تهدئة الخلافات، باتّخاذ مواقف متوازنة، تتأكد في أوضح أشكالها عند متابعة تطوّر العلاقات الصينية الإيرانية. في سنة 1993 وقع البلدان اتفاقاً تلتزم

الصين بموجبه بتسليم إيران مفاعلين نوويين يعملان حصراً على إنتاج الكهرباء فقط. بعد سنتين عرضت روسيا على إيران تزويدها بمفاعل نووي أكثر قوة، قررت السلطات الإيرانية استبدال المفاعلين الصينيين به، وجعلت مقره في بوشهر على شاطئ الخليج، وقد تم وصله منذ فترة قريبة بالشبكة النووية الإيرانية.

ترغب الصين رغبة صادقة في تجنب مساعدة النظام الإيراني، الذي يتعرض لحملة نقد واسعة في العالم، في الداخل كما في الخارج؛ ولذا ذهبت الصين حد الامتناع عن بيع إيران أي سلاح، حتى ولو كان سلاحاً دفاعياً. وقد انتقل موقفها هذا بالعدوى إلى روسيا، فالروس باتوا لا يترددون في الإحجام عن تسليم إيران أنظمة صاروخية دفاعية (أرض - جو) متطورة، كان قد أُقِرَّ بيعها لها قبل وقت طويل.

صرحت الصين أنها تعارض أي عملية حربية ضد إيران من شأنها أن تزعزع الاستقرار في المنطقة، وتتعارض مع تدفق النفط. لكنها لن تتدخل لردع "إسرائيل" حال قيامها بضرب المنشآت النووية الإيرانية". يستبعد أي رد فعل إيراني، ما دامت صادرات النفط نحو الصين أمراً حيوياً لإيران أيضاً.

أما التبادل التجاري بين الصين و"إسرائيل" فقد تزايد باستمرار حتى بلغ مئة ضعف ما كان عليه قبل 20 سنة. وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الصين، فإن الصين تبقى بحاجة إلى الكثير من التكنولوجيا الغربية التي لا يتوانى الإسرائيليون عن بيعها للصين.

بين النفط الإيراني والتكنولوجيا الإسرائيلية، فإن الصين لن تتحاز إلى أي من الطرفين ضد الآخر. وهي لا تزال إلى يومنا هذا تجني أكبر فائدة من علاقاتها الودية مع الطرفين. لقد أعلنت إيران عن عزمها على إزالة "إسرائيل"، و"إسرائيل" لا تنفك تحلم بضرب إيران. أما الطريق الوسط الذي ينتهجه قادة الصين فإنه يُتيح لهم الإبقاء على علاقات طيبة مع الدولتين العدويتين.

4. الإمبراطورية الأوروبية بدون الإيديولوجية:

يلتزم الاتحاد الأوروبي بنوع من العلاقة العكسية النسبية والمرنة بين الموقف من المقاومة الفلسطينية والموقف من الدولة ومن التسوية بشكل عام، يذهب إلى حد الاعتراف بالمقاومة غير العسكرية، بل وإقامة علاقات واتصالات مع بعض منظمات وحركات المقاومة، بما في ذلك حزب الله وحماس، لكنها تشترط عليها، بخاصة حماس، قبول شروط الرباعية الدولية. فكيف يمكن النظر إلى هذا الموقف الروسي في عالم متغير؟

تشهد هذه الدائرة أبرز التحولات في المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية، التي سيكون لها انعكاساتها المؤكدة على عدد من المواقف الدولية الأخرى. كانت البداية من السويد، وجاءت الخاتمة أيضاً، حتى الآن.

بالرغم من التطور الذي حصل في بعض مواقف الدول الأوروبية إزاء حقوق الشعب الفلسطيني، لا سيّما الشعور العام بخصوص تهديد "إسرائيل" للسلام والأمن في المنطقة العربية، ومسؤوليتها الأساسية في تدهور الأوضاع ووصولها إلى طريق مسدود، إلا أن البلدان الأوروبية ظلّت بشكل عام تدور في فلك السياسة الأمريكية المنحازة إلى "إسرائيل"، والغرب مصمم على تجنب تطبيق سياسته تجاه جنوب أفريقيا على "إسرائيل"، بخاصة في اللجنة الرباعية، وفي مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان، كما أن الاتحاد الأوروبي وروسيا غير مستعدين لتحدي واشنطن، على الرغم من التزاماتهما تجاه حكم القانون وحقوق الإنسان.

مثل المشروع السويدي بشأن القدس في إطار التسوية أهم تحدٍ أوروبي للولايات المتحدة بشأن توليها الزعامة على الصراع العربي الإسرائيلي. وفي القلب منها قضية فلسطين، وتحديداً قضية الدولة الفلسطينية. إن الصيغة الأصلية للتقرير/ القرار الأوروبي بشأن القدس تمثل الرأي السياسي والقرار الحقيقي لدول أوروبا. إنه التحدي الأوروبي الحقيقي في مواجهة التحدي الأمريكي. بهذا المعنى فإنه لن يموت نتيجة للضغط، والتغيير الذي أدى إليه هذا الضغط. فضلاً عن أنه ضغط لم يسفر عن إلغاء الرأي الأوروبي إنما أسفر عن إعادة صياغته. إن الفرق ليس جوهرياً بين وصف القدس الشرقية بأنها عاصمة الدولة الفلسطينية المنتظرة، ووصف القدس كلها بأنها عاصمة للدولتين عندما تقوم الدولة الفلسطينية. لم يسبق لأوروبا أن دخلت ميدان القضية الفلسطينية بهذه الصورة المباشرة. وهي إما أن تأخذ الولايات المتحدة إلى الطريق الأوروبي الجديد، أو أن تزيج الولايات المتحدة عن عجلة القيادة التي بقيت فيها منذ حرب السويس سنة 1956، ولم تقبل دوراً أوروبياً منذ ذلك الوقت.

إن تقرير الاتحاد الأوروبي عن ممارسات "إسرائيل"، كدولة احتلال في القدس، هو نتيجة وليس مقدمة. هو نتيجة لسياسات "إسرائيل"، ونتيجة لسياسات الولايات المتحدة التي انحازت لـ"إسرائيل"، حتى في أخطائها وجرائمها، ونتيجة لمراجعة موضوعية للسياسات الأوروبية تجاه "إسرائيل" وفلسطين، بل نتيجة لإعادة نظر جدية إلى مسؤوليات أوروبا تجاه فلسطين، تلك المسؤوليات التي لم يسبق أن راجعها الاتحاد الأوروبي ككل، ولم يسبق أن راجعتها أي من الدول المكونة له كلٌّ على حدة.

ومن المهم أن يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يملك 27 صوتاً في الأمم المتحدة، واثنان من دوله هما فرنسا وبريطانيا، تملكان حقّ الفيتو في مجلس الأمن. وهنا سؤال مهم يفرض نفسه، وهو إذا

كانت الولايات المتحدة يمكن أن تستخدم حقّ الفيتو ضدّ مشروع قرار أوروبي مبني على هذا التقرير؟ إنها فرضية مستبعدة كلياً، خاصة بعد أن استجابت أوروبا لتغيير صيغة القرار الأوروبي. إذ لا بدّ أن نتذكر أنه على الرغم من كلّ التجاوزات الأمريكية في صدد تأييد "إسرائيل" إلا أن الموقف الرسمي الأمريكي فيما يتعلق بالقدس لا يزال موقف عدم الاعتراف بالقدس "عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل".

تدل هذه الملامح على احتمالات تحول بالغ الأهمية دولياً في التعامل مع "إسرائيل" وفلسطين، من شأنه أن يجذب مجموعات دولية أخرى، ودولاً غير مندمجة في مجموعات، إلى هذا الموقف الأوروبي.. ولن يكون الشرط الأوحد لانضمام أي دولة إلى هذا الطريق الجديد سوى استطلاع الموقف الأمريكي منه، بمعنى أن تبني الموقف الأوروبي لن يترتب عليه عقوبات تفرضها الولايات المتحدة ضد مؤيدي الموقف الأوروبي.

وضعت القيادة الفلسطينية الاتحاد الأوروبي في وضع صعب حين قررت طلب عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، حيث تشغل دولتين من أعضائه مقعد دائم في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا في مقعد غير دائم، ويمكن تقسيم الدول الأوروبية الـ 27 إلى أربع مجموعات؛ الأولى مؤيدة للخطوة وهي إسبانيا، وإيرلندا، ولوكسمبورج، واليونان، والنمسا، والثانية معارضة لها بشكل صريح: ألمانيا، وهولندا، والتشيك، وإيطاليا، والمجموعة الثالثة منتظرة لرأي الأغلبية، والمجموعة الرابعة مترددة وتضم بريطانيا وفرنسا. أظهرت هذه القضية حجم الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي، وعدم قدرتهم على التحدث بصوت واحد حول قضايا مبدئية، فالدول الأوروبية المناهضة باحترام القانون الدولي وحقّ الشعوب في تقرير المصير والحرية والعدالة لا تستطيع الخروج من دائرة اتخاذ أي قرار يغضب "إسرائيل"، وفي النهاية كانت وما زالت تلك الدول تفضل العودة لطاولة المفاوضات والتوصل لحلّ عبر التفاوض، مع عرض بقبول عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة، للحصول على وضع دولة مراقب مع تعهد بعدم مقاضاة "إسرائيل" أمام المحاكم الدولية.

معركة عضوية فلسطين الكاملة في اليونسكو لاقت دعماً من فرنسا ومعها عشر دول أوروبية (النمسا، وبلجيكا، وقبرص، وفنلندا، واليونان، وإيرلندا، ولوكسمبورج، ومالطا، وسلوفينيا، وإسبانيا)، كما لم تعترض إلا خمس دول هي ألمانيا، والتشيك، ولوتوانيا، وهولندا والسويد، أما باقي الدول فقد امتنعت عن التصويت، ونجحت فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في اليونسكو.

أعرب سفراء الاتحاد الأوروبي لدى "إسرائيل"، في تقرير سري، عنوانه "الاتحاد الأوروبي والأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل"، صدر في 2011 عن قلقهم من تعرض هذه الأقلية إلى التمييز،

بينما نصت خطة التحرك لسياسة الجوار الأوروبية، التي وقعها الاتحاد مع "إسرائيل"، على تحسين وحماية حقوق الأقليات، لكن أوضاع الأقلية العربية لم تتحسن بل ازدادت معاناتهم واضطهادهم والتمييز ضدّهم في العمل والتعليم والرعاية الصحية، ولقد أعرب السفراء الأوروبيين عن قلقهم من تدهور وضع الأقلية الفلسطينية، التي تمثل ما يزيد عن 20% من السكان.

وفي تقرير داخلي آخر للاتحاد الأوروبي، صادق عليه كبار المسؤولين، حسب صحيفة "إنديبندنت"، في 12/1/2012، أشار إلى أن الاتحاد على وشك التخلي عن الأمل بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، جراء قيام "إسرائيل" على نحو مستمر بتقويض الوجود الفلسطيني في أكبر جزء من الضفة الغربية المحتلة. وأضافت الصحيفة أن التقرير حذر صراحة من أنه "في حال لم تتوقف الاتجاهات الحالية للنشاطات الاستيطانية، فإن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ضمن حدود سنة 1967، تبدو أبعد من أي وقت مضى".

من ناحية أخرى؛ من المعروف أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر المانحين إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ضمن آليات عديدة توجه أكثر من نصفها لدعم دفع الرواتب لما يزيد عن 85 ألف موظف في الضفة الغربية وغزة.

كذلك أصدر الاتحاد الأوروبي بيانات تدين بلغة شديدة اعتزام "إسرائيل" بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة، هذه اللغة ينظر لها المحللين الإسرائيلييين على أنها لغة غير مسبوقة في نقد الاتحاد لسياسة "إسرائيل" الاستيطانية. كما تجدر الإشارة إلى إن الاتحاد يحظر استيراد منتجات الزراعة للمستعمرات. وقد كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية، في 17/11/2014، النقاب عن وثيقة أوروبية ستقر في مؤسسات الاتحاد الأوروبي قريباً، تتضمن فرض عقوبات على "إسرائيل" بسبب الاستيطان.

وبحسب الصحيفة فإن العقوبات تتضمن أيضاً الاستعداد لسحب السفراء، في حال إصرار "إسرائيل" على الاستيطان في أماكن حساسة في الضفة الغربية أو القدس الشرقية. وكان وزير الخارجية الإسرائيلية أفيجدور ليبرمان قد أعلن رفض "إسرائيل" الخضوع لأي إملاءات بشأن الاستيطان في القدس الشرقية، مشدداً على ألاّ ربط البتة بين المفاوضات مع الفلسطينيين والعلاقات مع أوروبا.

وتّم توزيع الوثيقة على ممثلي 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، لكنها ظلت قيد السرية نسبياً. وتجري مداوات أولية في مؤسسات الاتحاد بشأن الوثيقة التي لم يتحقق إجماع، أو قرار بشأنها حتى الآن. ويتعلق الفصل الأول بخطوات دبلوماسية يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد

اتخاذها سويًا ضدّ "إسرائيل"، مثل إصدار إدانة منسقة ضدّ المستعمرات، أو تقديم احتجاجات مشتركة لوزارة الخارجية أو ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وإصدار بيانات شديدة اللهجة في الشأن الإسرائيلي - الفلسطيني، في ختام الاجتماعات الشهرية لوزراء الخارجية الأوروبيين.

وتتضمن الوثيقة اقتراحاً لإعادة النظر في الاستراتيجية الأوروبية في المداولات المتعلقة بـ"إسرائيل" في المجلس العالمي لحقوق الإنسان في جنيف. وكانت دول الاتحاد قد تعهدت قبل عام في إطار التفاهات لإعادة "إسرائيل" للمجلس بعدم التعاون مع مداولات تجري فيه تحت "البند الخامس". والمداولات في هذا البند يتعلق بوضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وغالباً ما تشكل منبراً لمهاجمة "إسرائيل". لذلك فإن الإشارة له حالياً تعني العودة إلى ما كان قبل الاتفاق، والمشاركة بشكل فاعل في المناقشات تحت هذا البند.

ويشير الفصل الثاني في الوثيقة إلى العلاقات الثنائية مع "إسرائيل"، ويقترح خطوات مثل سحب السفراء الأوروبيين من تل أبيب رداً على خطوات إسرائيلية تعرّض للخطر حلّ الدولتين. والوثيقة تتضمن اقتراحات للعمل ضدّ المستوطنين، مثل حظر الاتصال بهم، أو إجراء لقاءات مع نشطاء في مجلس المستعمرات أو مع منظمات مرتبطة رسمياً ومباشرة بالمستعمرات. وتفرض الوثيقة عقوبات على الشركات الأوروبية التي تتعاون مع المستعمرات.

ويتعلق الفصل الثالث في الوثيقة بالعلاقات مع الفلسطينيين، وهو يقدم لهم "الجزر". فالوثيقة تقترح على دول الاتحاد اتخاذ خطوات تعزز "عناصر الدولة الفلسطينية".

وكان ليبرمان قد أشار إلى هذه الوثيقة وعدّ أنها خطوة خاطئة. وحسب رأيه "لا مجال لإيجاد رابط بين العلاقات الثنائية لإسرائيل والاتحاد الأوروبي، ووضع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين". وعدّ أن "كلّ محاولة لاشتراط كهذا تتبع من مقاربة خاطئة، لا تسهم في الاستقرار، التطبيع، أو تعزيز العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين". وأعلن رفض "إسرائيل" لأيّ إملاءات بشأن الاستيطان في القدس، قائلاً "لن نقبل أي قيود على البناء في الأحياء اليهودية في القدس، ولا مساومة في هذا. من يظن أن حكومة إسرائيل ستخضع وتقيد البناء في القدس يخطئ، نحن سندافع عن استقلالنا وسيادتنا".

ثمّ يجيء الختام من الحكومة السويدية التي اعترفت رسمياً بدولة فلسطين، وحذت حذوها العديد من البرلمانات الأوروبية التي أقرت مذكرات اعتراف بدولة فلسطين، من الصحيح أنها "غير ملزمة" لحكوماتها طبقاً للنظام الدستوري السائد، لكن ذلك لا يقلل بحال من مدى شرعيتها وشعبيتها وأهميتها المستقبلية.

يضاف إلى كل ما تقدم مواقف منسقة الشؤون الخارجية الأوروبية "فيدريكا"، التي حلت محل "أشتون"، بشأن القضية الفلسطينية تستحق الكثير من التأمل. مع تأكيد أن التطور في الموقف الأوروبية من التسوية يتناسب "عكسياً" مع الموقف من المقاومة.

5. إمبراطورية الأمم المتحدة بدون القدرة:

يستخدم مفهوم "الأمم المتحدة"، في هذا السياق، ليعبر عن مجموعة "الوسائل القانونية"، بما فيها: المنظمات الدولية، والقانون الدولي، وما أصبح يعرف باسم "الشرعية الدولية" بشكل عام. من هذا المنظور؛ يمكن القول إن "الوسائل القانونية" المتاحة لإقرار الحقوق العربية والفلسطينية لم تستخدم بما فيه الكفاية ولا الكفاءة؛ ربما لأنها ليست حاسمة بما فيه الكفاية! ولأنها تفتقر في معظم الأحيان إلى "آلية التنفيذ"، من ثم فقد يئس البعض منها وتركها جانباً، بالرغم من أنها قد تكون في بعض الحالات من أقوى وأنجح الأسلحة والوسائل المتاحة للدفاع عن هذه الحقوق. لا شك في أن الأمة العربية في موقف ضعيف، وقضيتها عادلة، لكنها لا تمتلك الإمكانيات المادية والعسكرية، وحتى السياسية، لفرض حقوقها على المعتدين الغاصبين. من هذا المنطلق كان الأجدر بها أن تستخدم أسانيد العدالة، التي يفترض أن توجد في القوانين والمبادئ العامة والدولية، وأن تعدّها نقطة ارتكاز للجهاد والدعم والتأييد الدولي للحقوق العربية والفلسطينية الثابتة. لكن هذا لم يحدث؛ ففي ميثاق الأمم المتحدة ثمة بنود واضحة في "الفصل السابع" تسمح لمجلس الأمن باتخاذ قرارات ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وتعطي "آلية تنفيذية" لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية، وحتى عسكرية، كما تسمح بنقل الأمر إلى "الجمعية العامة" حال عمد أحد الأعضاء الدائمين إلى استخدام "حق الفيتو"؛ وفقاً لقرار "الاتحاد من أجل السلام" الذي أقرته المنظمة الدولية ذاتها للتغلب على التعسف في استخدام هذا "الحق".

إن هذه "الآلية الدولية" هي ذاتها التي استخدمتها الولايات المتحدة في حروبها المتكررة ضد العراق، بل وفرض "شرعية احتلاله". كما أن الولايات المتحدة تعتمد إلى استخدام "حق الفيتو"، بشكل منهجي مستمر، وبالتزام يكاد يبدو بمثابة التزام قانوني تجاه "إسرائيل"، لمنع اتخاذ أيّ قرارات ملزمة ضدّ "إسرائيل"، في أي موضوع كان.

ولنتذكر أيضاً أن "الجمعية العامة للأمم المتحدة" كانت قد اتخذت القرار الشهير سنة 1975 الذي قضي باعتبار "الصهيونية إيديولوجية عنصرية، وشكل من أشكال التفرقة العنصرية". لا يقلل من "قيمة" هذا القرار أنها عادت تحت ضغط هائل مارسه الولايات المتحدة، في ظل "عالم متغير"،

إلى إلغاء القرار سنة 1991؛ لأن الحقيقة هي أن العالم هو الذي لحق به "التغيير" .. وليست "الإيديولوجية الصهيونية" هي التي تغيرت.

بالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة؛ هناك محكمة العدل الدولية. لقد عمدت المجموعة العربية إلى استخدام المحكمة في قضية الجدار العازل؛ حيث أصدرت حكماً بعدم شرعية هذا الجدار، بل ودمغته بالعنصرية، وطالبت بإزالته.

كذلك هناك المجلس الدولي لحقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، الذي أصدر "تقرير جولدستون"، بعد إقراره بأغلبية كبيرة، بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها "إسرائيل" في حربها على غزة، الذي صادقت عليه الجمعية العامة، ورفعته إلى مجلس الأمن.

وفي إطار تطور الموثيق الإقليمية، كجزء من تطور القانون الدولي، شرعت مجموعات الدول الإقليمية؛ مثل: اتحاد الدول الأمريكية، والمجموعة الأوروبية، في إنشاء آليات لتنفيذ المبادئ الدولية. فقد أنشأت المجموعة الأوروبية مثلاً، لأنها المجموعة الأقرب إلى "إسرائيل"، التي يمكن أن تتخرب في عضويتها محكمة أوروبية لحقوق الإنسان، تمكن الأفراد من مقاضاة الدول. ويعتقد أن "إسرائيل" قد أحجمت عن المطالبة بالانخراط التام في عضوية "السوق الأوروبية المشتركة" تحديداً، كي لا تسمح لهذه المحكمة بأن تطبق صلاحياتها عليها، وتتاح للشعب الفلسطيني آلية للوصول إلى "إسرائيل" عن طريق هذه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

هناك أيضاً مجموعة من الموثيق التي لم توقعها "إسرائيل"؛ من بينها "ميثاق منع جميع أنواع العنصرية والتمييز العنصرية"، التي لا يستبعد ألا توقع عليها "إسرائيل" بتاتاً، لكنها تظل في الوقت نفسه ذات ثقل وتأثير دولي وعالمي.

إن هذه الموثيق في مجموعها تشكل، عملياً، بعداً أخلاقياً وسياسياً، وثقلاً قانونياً ضاعطاً، تمكن الاستفادة منه بتركيز طاقات هائلة من الضغط والتأثير الدولي على "إسرائيل". هذا ليس تصوراً مثالياً؛ لأن هناك عدداً من الأمثلة المحددة التي تمكن البعض فيها من الاستفادة من القانون الدولي، لإرغام دول على التراجع عن مواقف معينة. بل لقد تمكن الفلسطينيون أنفسهم، في الماضي، من إرغام "إسرائيل" على التراجع عن بعض مواقفها من خلال استخدام الضغط الأوروبي، وعبر تعرية ممارسات إسرائيلية معينة في ظلّ اتفاقيات ثنائية بين المجموعة الأوروبية و"إسرائيل". لقد أصدرت "إسرائيل" "الأمر العسكري" رقم (854) ضد الجامعات مثلاً؛ لكن الفلسطينيين نجحوا، عن طريق الدول الأوروبية، في تعليق اثنين من "البروتوكولات" بشأن الاتصال العلمي والثقافي بين "إسرائيل" والجامعات، والحكومات، والمؤسسات الأوروبية، إلى أن أوقفت

"إسرائيل" هذا الأمر العسكري. كما تمكنوا من تأجيل تنفيذ اتفاق زراعي، بين "إسرائيل" والدول الأوروبية، إلى أن وافقت "إسرائيل" مرغمة على السماح بتصدير المواد الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أوروبا مباشرة من دون أي عراقيل. فضلاً عن إصرار دول الاتحاد الأوروبي على عدم استيراد أيّ منتجات من المستعمرات الإسرائيلية لعدم شرعيتها.

هنا تتبغى الإشارة إلى المعركة الدبلوماسية الدولية الكبرى التي دشنتها القيادة الفلسطينية، التي تمخضت عن حصولها العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وما أعقبه من عضوية فلسطين الكاملة في اليونسكو، التي لاقت دعماً من فرنسا ومعها عشر دول أوروبية، ثمّ الانضمام إلى العديد من منظمات الأمم المتحدة، وعلى رأسها عضوية المحكمة الجنائية الدولية، حيث كان من اللافت لأول مرة في تاريخ عرض القضية على مجلس الأمن أن فرنسا قد أيدت القرار وبريطانيا قد امتنعت عن التصويت (ما يُعدّ تأييداً في عرف الأمم المتحدة)، ورفضته الولايات المتحدة.

Paper

**Western and International
Stances on the Palestinian
Resistance & It's Possible
Future Directions**

Prof. Dr. Magdy Hammad

